قال ان المصالحة حققت النتائج المرجوة بنزول 300 مسلح

وزير الداخلية الجزائري يستبعد تمديد العمل بقانون العفو على الاسلاميين

الجزائر ـ «القدس العربي»

من مولود مرشدي:

قال وزير الداخلية الجزائري يزيد زرهوني ان أمر تمديد العمل بقانون العفو والمصالحة الوطنية ليس مطروحا في الوقت الراهن ما دامت الامور تسير بطريقة طبيعية.

وقال زرهوني في تصريح صحافي امس الاحد ان القانون «اتى بنتائجه المرجوة» وان المصالحة الوطنية «حققت نتائج ايجابية باستسلام ما بين 250 و300 مسلح باسلحتهم» بالاضافة الى «انفراج عام للوضع الامني» في الجزائر.

ورفض وزير الداخلية الحديث عن امكانية تمديد مهلة العفو وقال ان المسألة ليست مطروحة وان الوقت قد حان لتقييم النتائج التي تحققت.

وجاءت تصريحات زرهوني ردا على نداءات وجهتها احزاب سياسية الى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عشية انقضاء هذه المهلة لتمديد العمل بقانون العفو لفترة اضافية بهدف تمكين العناصر المسلحة التي مازالت في الجبال بالعودة.

يذكر ان آجال العمل بالقانون ستنتهي نهاية الشهر الجاري بعد سريان دام ستة اشهر.

واقر الرئيس بوتفليقة نهاية شهر شباط/فبراير الماضي قانونا تضمّن اجراءات عملية للعفو عن الاسلاميين المسلحين في الجبال. وتم بمقتضى القانون الافراج عن 2200 اسلامي كانوا بالسجن.

وادلى الوزير بتصريحه بمناسبة تدشين حي سكني في ذكرى 20 اب/اغسطس 1955 التي نفذ فيها مقاتلو جبهة التحرير الوطني هجوما واسعا على منطقة الشمال القسنطيني (شرق) وذكرى مؤتمر الصومام سنة 1956 الذي وضع استراتيجية الثورة الجزائرية.

واطلق على الحي اسم مختار زرهوني شقيق الوزير نور الدين، وهو احد مؤسسي المخابرات الجزائرية اثناء الثورة ووافته المنية العام الماضي.

من جهة اخرى كشف وزير الداخلية ان الانتخابات النيابية ستجري في مايو/ايار من العام القادم بينما تجري الانتخابات المحلية في تشرين الاول/اكتوبر من نفس العام.

وقال ان استفتاء تعديل الدستور سيجري قبل نهاية العام الجاري. واكد انه سيعكف من الان على توفير المناخ السياسي المناسب لتنظيم المواعيد الانتخابية القادمة وبما يضمن الشفافية التامة.

وزير الداخلية نور الدين زرهوني

مصرع 11 شخصا في حادث سير شرق الجزائر

■ الجزائر ـ «القدس العربي»: لقي 11 شخصا مصرعهم في حادث سير مروع وقع امس الاحد ببلدة العنصر بولاية جيجل (350كلم شرق العاصمة) واصيب سبعة اخرون بجروح بليغة مما يرشح هذه الحصيلة للارتفاع.

و وقع الحادث في الطريق الوطني رقم 43 الرابط بين مدينة جيجل الساحلية مدينة قسنطينة عاصمة منطقة الشرق اثر اصطدام حافلة لنقل المسافرين بشاحنة نقل البضائع كانت تسير بالاتجاه المعاكس.

وقالت مصادر محلية ان 10 مسافرين توفوا في مكان الحادث جراء الاصطدام القوي فيما توفي آخر بعد نقله الى المستشفى.

ويعد هذا اعنف حادث سير تشهده الجزائر خلال العام الجاري رغم الاجراءات الردعية التي تضمنها قانون المرور الجديد.

وتحصي الجزائر سنويا مقتل حوالي اربعة الاف شخص في حوادث المرور و10 الاف مصاب بعاهات مستديمة مما رشحها لاحتلال المرتبة الاولى عربيا والرابعة عالميا من حيث ضحايا حوادث السير.

ستة قوارب على متنها 506 اشخاص وصلت الى جزر الخالدات

مقتل عشرة وفقد كثيرين في انقلاب قارب مهاجرين قبالة صقلية

■ روما ـ مدريد ـ رويترز: لقي عشرة اشخاص حتفهم ويخشى فقد ما يصل الى 40 اخرين عندما غرق قارب صغير مكتظ بمهاجرين بطريق غير شرعي قبالة ساحل جزيرة صقلية السبت مما دفع ايطاليا الى الدعوة لتعاون اكبر لمحاربة تهريب البشر.

وقال وزير الداخلية جوليانو اماتو في بيان ان «ما حدث اليوم ليس مجرد مأساة لكنه لا يقل عن ان يكون جريمة». واضاف «اذا لم نتمكن من معاقبة مرتكبي الجرائم فسوف تتكرر وتتكرر المآسي ايضا».

وغرق القارب الخشبي الذي يبلغ طوله عشرة أمتار ويعتقد انه قادم من ليبيا في الساعة الثالثة والنصف صباحا (00,30 بتوقيت غرينتش) على بعد نحو 16 كيلومترا من شاطئ جزيرة لامبيدوسا.

وقال مسؤولون في خفر السواحل ان 70 شخصا انقذوا وانتشلت 10 جثث بينهم اربع نساء. وقال الناجون انهم يعتقدون ان عدد من كانوا على متن المركب يصل الى 120 مهاجرا.

وقال مسؤولون ان مثل هذه الروايات قد تكون غير دقيقة لذا فانه من الصعب تحديد عدد المفقودين.

واصبحت لامبيدوسا بين صقلية وليبيا معبرا بطريق غير شرعي للاجئين الذين يغادرون شمال افريقيا محاولين دخول الاتحاد الاوروبي.

وحددت الشرطة في وقت لاحق هوية خمسة رجال من الناجين يشتبه في انهم اعضاء في العصابة التي نظمت الرحلة. وقالت الشرطة انه يعتقد ان الرجال من ليبيا.

وقال خفر السواحل ان سفينة تابعة للبحرية كانت تتابع قارب المهاجرين وتمكنت من بدء عملية الانقاذ بسرعة وترتب على ذلك ارتفاع عدد الناجين.

وقال الناجون ان القارب انقلب عندما رأى المهاجرون سفينة البحرية وتحرك كثير منهم فجأة الى جانب واحد من القارب.

ودعا اماتو الى مزيد من التعاون من اجل «تفكيك المنظمات الاجرامية بشكل نهائي وحاسم لانها تعرض كل يوم حياة الكثيرين للخطر بعبور البحر المتوسط».

وغالبا ما يدفع المهاجرون للعصابات المجردة من المبادئ في افريقيا الوف الدولارات مقابل رحلتهم.

ويعاد كثيرون منهم الى افريقيا في حالة القبض عليهم ما لم يتمكنوا من اثبات انهم لاجئون سياسيون. واصبح العدد المتزايد للمهاجرين بطرق غير شرعية الساعين للهرب من الفقر احد اكبر القضايا السياسية لاوروبا.

ووصل نحو 10 الاف مهاجر الى لامبيدوسا هذا العام حتى الان. وفي عام 2005 وصل حوالي 23 الف مهاجر بطرق غير مشروعة الى ايطاليا بزيادة نحو 8000 مهاجر عن العدد في عام 2004. وطلبت دول الاتحاد الاوروبي الاكثر جاذبية للمهاجرين بطرق غير مشروعة وبينها اسبانيا وايطاليا واليونان ومالطا المساعدة من الاتحاد.

واقترحت المفوضية الاوروبية ان تنشئ دول الخمس والعشرين قوة رد سريع للتصدي لعمليات التدفق الكبيرة المفاجئة للمهاجرين بطرق غير مشروعة.

واتفقت حكومات اوروبية وافريقية على تضييق الخناق على تهريب البشر خلال اجتماع في الرباط في الشهر الماضي.

وفي مدريد قالت خدمات الطوارئ السبت ان مئات المهاجرين بطريق غير شرعي وصلوا الى شواطئ جزر الخالدات (الكناري) الاسبانية في مطلع الاسبوع بعد رحلة سفر من غرب افريقيا على متن قوارب خشبية.

وقالت متحدثة ان ستة قوارب على متنها 506 اشخاص وصلت الى تنريفة ولا غوميرا يوم الجمعة.

ووصل الى تنريفة السبت زورقان اخران بينما نزل قارب على جزيرة هيرو الصغرى وكان على متنها 320 من الافارقة.

واصبحت مراكز الاستقبال على جزر الخالدات قبالة سواحل المغرب تكتظ بالفعل بالمهاجرين وطلبت الحكومة الاقليمية مرارا من مدريد تقديم المساعدة.

ومن المقرر ان يقوم رئيس الوزراء الاسباني خوسيه لويس رودريجيث ثاباتيرو الذي يمضي عطلة في جزر الخالدات بزيارة اثنين من مراكز الاستقبال في وقت لاحق السبت.

وجزر الخالدات واحدة من اكثر مناطق الجذب السياحي في اسبانيا لا سيما في اشهر الشتاء. وبعد وصول هذه القوارب بلغ عدد المهاجرين بطريق غير شرعي الذين قدموا الى الجزيرة هذا العام اكثر من 17 الف شخص.

رغم الصمت الرسمي والغموض وشح المعلومات

اخبار جماعة «انصار المهدي» تسيطر على احاديث صيف مغربي اخر يقترب من نهايته

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

منذ بداية القرن الحالي وكل صيف مغربي يحمل معه قضيته، يوفر من خلالها للصحافة تقارير تعوض فراغ الحياة السياسية من حركية بعد ان يذهب الفاعل السياسي والحزبي في عطلته يرتاح فيها من عناء ومشاكل «الشعب» و«المواطن» والقضية ايضا تسلي المواطن وتقلص من ملل الاجازة وكما بدأ القرن بقضية ها هو صيفه السادس يأتي بقضية جماعة «انصار المهدي» التي تقول السلطات انها كانت تعد لحرب على النظام.

والصيف الاول من القرن الواحد والعشرين المغربي جاء بالبخاري وحكاياته عن المخابرات السرية المغربية، وكان احمد البخاري العميل السابق في المخابرات السرية المغربية نجم ذلك الصيف وشاغل الصحافة والناس بما يعرفه عن دور الاجهزة السرية المغربية في قمع معارضي النظام السياسي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي ارتكبتها هذه الاجهزة بحقهم.

كان احمد البخاري نجما، لانه كان اول عميل للمخابرات يتحدث بالتفاصيل عن هذا الجهاز الذي كان اسمه يرعب من يسمعه وتناول تركيبته وشخوصه وصلاحياته وممارساته وانتهاكاته وايضا عملائه.

وهكذا توالى الصيف المغربي وتوالت قضاياه وحكاياته فجاء صيف الخلية النائمة التابعة لتنظيم القاعدة وجزيرة ليلى وتفجيرات الدار البيضاء والاضطرابات التي فجرها الصحراويون المؤيدون لجبهة البوليزاريو في مدينة العيون وعدد من المدن المغربية.

وقضية صيف 2006 لا تختلف عن قضية صيف 2002 والقاسم المشترك بين القضيتين هم التيارات الاصولية والعمل المسلح الذي كانوا يستعدون له لكن الاخراج اختلف بين القضيتين ففي حين سربت الجهات الامنية تقارير عن تفكيك خلية نائمة لتنظيم القاعدة في 2002 ثم ادلت مصادرها المسؤولة بتصريحات فأن قضية 2006 جاءت مباشرة من وزارة الداخلية في بلاغ بثته وكالة الانباء المغربية تلاه بلاغ للنيابة العامة لدى محكمة الاستئناف بمدينة سلا وتحدث البلاغان عن شبكة من 44 فردا بينهم خمسة عسكريين وان هؤلاء يكونون جماعة اطلقوا عليها اسم جماعة «انصار المهدي» ويتزعمها المعتقل السابق حسن الخطاب وبعد ذلك تركت للصحافة الذهاب بعيدا في تفاصيل الخلية ومكوناتها واهدافها وتخطيطاتها.

الخلية النائمة لتنظيم القاعدة كانت تتكون من ثلاثة سعوديين ومغاربة قالت السلطات رسميا انهم كانوا يعدون لهجمات مسلحة ضد قطع حربية بحرية امريكية وبريطانية في مضيق جبل طارق ثم اضافت لها اهدافا مدنية مغربية.

وادى ما ادلت به السلطات المغربية حول السعوديين الثلاثة الى توتر صامت بين الرباط والرياض التي شعرت بخطوة لا تنم عن روح التعاون الامني المفروض ان يكون سائدا بينهما ومنسجما مع التعاون السياسي بل ان الرياض لاحظت هجمات اعلامية مكثفة على المذهب الوهابي السائد في العربية السعودية وبعد محاكمات ماراثونية دامت عدة شهور تبين ان كل ما في الامر ان ثلاثة سعوديين كانوا اعضاء في تورا بورا ضمن تنظيم القاعدة ولجأوا الى المغرب بعد الاحتلال الامريكي لافغانستان بعد هجمات نيويورك وقرروا الاستقرار به ولم يفكروا او يتداولوا القيام بأي عمل ضد اهداف مغربية او غير مغربية وان كل ما جرى تداوله رسميا او صحافيا كان روايات صيف.

والصحف المغربية منذ اعلان وزارة الداخلية عن تفكيك شبكة «انصار المهدي» تواصل نشر تقارير تنسب ما يرد فيها لمصادر امنية او لمصادر قريبة من التحقيق وفي هذه التقارير ما هو مشوق ويجذب القراء في المقاهي في المصائف الشاطئية او في المصائف الجبلية لان بين المشاركين حسب بلاغي وزارة الداخلية والنيابة العامة خمسة عسكريين من القاعدة الجوية الاولى بمدينة سلا.

واذا كان بلاغا وزارة الداخلية والنيابة العامة تحدثا عن شبكة تتكون من 44 فردا بينهم العسكريون الخمسة وكانت تعد لهجمات مسلحة كحرب عصابات وليس هجمات انتحارية وانها اختارت مواقع في شمال المغرب لتدريب افرادها وتخطيطها لهجمات على البنوك لتأمين التمويل وان اجهزة حديثة لتزوير الاموال واسلحة ومتفجرات ضبطت مع افراد الشبكة فإن الصحف المغربية نشرت تقارير نسبت معلوماتها لمصادر أمنية او لمصادر قريبة من التحقيق قالت فيها ان العسكريين المحتمل ان يكونوا قد انخرطوا في هذه الشبكة اكثر من خمسة وذهب بعضها للحديث عن اعتقالات شملت 20 عسكريا دون تحديد رتبهم ومواقعهم العسكرية وان التحقيق مع العسكريين توسع فإضافة لقاعدة سلا الجوية حيث كان موقع العسكريين الخمسة شملت التحقيقات ثكنات عسكرية اخرى.

وايضا اجهزة ومصالح امنية وتحدثت عدة تقارير عن تغيرات وتنقلات في الاجهزة الامنية المدنية والعسكرية دون ان يصدر اي شيء رسميا حتى الان.

وقالت صحيفة «الصباح» ان صراع الاجهزة ومحاولة التقرب من صانع القرار عجل في تحويل الجنرال بلبشير مدير المكتب الخامس في الجيش (المخابرات العسكرية) الى التقاعد وتصفية الجهاز وتحويل اختصاصاته الى اجهزة امنية اخرى خاصة الدرك.

واضافت تقارير الصحف الى الاهداف المفترضة للجماعة اغتيال شخصيات مدنية وعسكرية وقلب نظام الحكم وتفجيرات منصات احتفالات لحصد عدد اكبر من الضحايا والمسؤولين.

ولعل غياب الاسبوعيات المستقلة في عطلة الصيف حرم القارئ المغربي من تقارير تذهب بعيدا في تحليلاتها ومخيالها في التعاطي مع مثل هذا الحدث الذي ما زالت السلطات تسرب معلوماتها عبر الصحف وليس ببلاغات رسمية او تصريحات علنية.

ولعل الصحف الاسبوعية كانت ستتوقف مطولا امام الاسم الذي اطلق على الجماعة هو اسم «انصار المهدي» بإيحاءاته الشيعية التي اقتربت منها الصحف المغربية لكنها سرعان ما ابتعدت حيث ان اطلاق اسم جماعة «انصار المهدي» على الشبكة استفز المراقبين وذهب البعض الى استرجاع تقارير عن تشيع بعض المغاربة بعد انتصار الثورة الايرانية.

وربط البعض ارتباط الاسم بالعدوان الاسرائيلي على لبنان وسطوع نجم حزب الله واعرب البعض عن رفضهم لطبيعة العلاقات القائمة بين المغرب مع كل من الولايات المتحدة واسرائيل، او ان السلطات هي التي اختارت ان تطلق على الجماعة هذا الاسم ولكن هل اختارته كرمز امني او اختارته عمدا للايحاء بارتباط التنظيم المفكك بقوى خارجية وتحديدا ايران؟ وصحيفة «الاتحاد الاشتراكي» قالت ان اختيار اسم «انصار المهدي» جاء من ايمن الظواهري الرجل الثاني في تنظيم القاعدة وذلك تيمنا بالمهدي بن تومرت مؤسس الدولة الموحدية المغربية.

صحف نهاية الاسبوع حملت تشكيكا برواية السلطات حول الجماعة واعادت سيناريو التشكيك برواية الخلية النائمة في 2002. ونقلت صحيفة «النهار» عن المحامي توفيق مساعف الذي قرر تولي الدفاع عن متهمي الجماعة ان الملف برمته مفبرك ولا يستند الى أي اساس قانوني.

وقالت الصحيفة ان مساعف اتهم اجهزة المخابرات بعرض سيناريو مفبرك يقول ان هؤلاء المعتقلين كانوا يخططون لقلب نظام الحكم والحاق اضرار بممتلكات الدولة والخواص والقيام باعمال ارهابية.

واكد مساعف على ان المعتقلين على ذمة الملف رفضوا التوقيع على محاضر التحقيق ثم اجبروا على التوقيع على محاضر تتضمن اتهامات تكوين عصابة ارهابية وعقد اجتماعات بدون ترخيص والانتماء لجماعة غير مرخص لها. واوضح مساعف ان المعتقلين الذين التقاهم بالسجن اكدوا له عدم معرفتهم لبعضهم وانهم لم يتلقوا أي تدريب عسكري كما لم يلتقوا أيا من الجنود الذين قالت السلطات انهم كانوا يشكلون الجناح العسكري للجماعة.

ويبقى ان الاعلان رسميا عن وجود عسكريين منخرطين في جماعة تهدف اسقاط النظام السياسي هي الاولى من نوعها في المغرب المستقل دون ان يعني ذلك ان الجيش كان دائما على ولاء تام للنظام حيث عرف محاولتي انقلاب سنتي 1971 و1972 الا ان الحركات السياسية كانت بعيدة عن هاتين المحاولتين رغم ظهور ميول نحو المعارضة اليسارية لضباط شاركوا بمحاولة اسقاط الطائرة الملكية 1972 الا انهم لم يكونوا ناشطين في احزاب تلك المعارضة والجندي الذي ضبط في 2004 يسرق اسلحة لصالح جماعة اصولية من ثكنة بالقرب من مدينة مكناس لا يعدو ان يكون حالة فردية ولم يكن مرشحا للقيام بعمل عسكري او ان يشارك من سرق لحسابهم الاسلحة في مخططاتهم.

وحسب اوساط مغربية فإن توافقا غير مكتوب ساد بين نظام الملك الحسن الثاني ومعارضته اليسارية بأن يبقى الجيش مؤسسة وطنية وغير حزبية فلا يستعمل الجيش في قضايا داخلية ولا تحاول الاحزاب اختراق مؤسسته.

وما سيكشفه التحقيق حول مدى اختراقات جماعة «انصار المهدي» للمؤسسة العسكرية المغربية سيحدد بالتأكيد طبيعة المعالجة المستقبلية حيث قالت «الاتحاد الاشتراكي» ان التنظيم استطاع اختراق الحرس الملكي وتجنيده احد عناصره كما ان التحقيق بدأ مع ثلاثة من عناصر الدرك الملكي وان اسماء 50 عسكريا ورجل امن كانت على لائحة الاستقطاب للجماعة.

عفو ملكي يطال 877 سجينا في المغرب

الرئيس الجزائري يؤكد استعداده لتطوير العلاقات الثنائية مع الرباط

الجزائر ـ «القدس العربي»:

عبر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن استعداده لتطوير العلاقات الثنائية بين الجزائر والرباط والارتقاء بها الى «مستوى درجة التلاحم بين الشعبين الجزائري والمغربي».

وقال الرئيس بوتفليقة في رسالة الى الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى المزدوجة لعيد ميلاده وعودة جده الملك محمد الخامس بعد نفيه الى جزيرة مدغشقر ان «رغبة الجزائر لتوطيد علاقاتها مع المغرب ستجد نفس الإرادة من الطرف المغربي».

وقال «اني واثق من مشاطرة جلالتكم العمل على توحيد المواقف لايماني الراسخ بضرورة تطوير علاقاتنا الاخوية القائمة بين البلدين والشعبين الشقيقين اللذين تربطهما أواصر التاريخ المشترك وتجمعهما مقومات المستقبل الواعد من تنمية وازدهار وامن واستقرار».

وهذه ثاني مرة في اقل من شهر يدعو فيها الرئيس الجزائري الملك محمد السادس الى تجاوز حالة الفتور التي تميز العلاقات الثنائية والعمل على اعادة بعثها من جديد.

وكان الرئيس الجزائري اكد في رسالة بعثها بها الى العاهل المغربي يوم 29 تموز/يوليو الماضي بمناسبة الذكرى السابعة لتوليه العرش في المغرب «عزم الجزائر الدائم والوطيد على العمل ومد جسور التعاون والتآخي للارتقاء بالعلاقات الثنائية الى أرقى المراتب بما يخدم المصلحة المشتركة العليا لشعبينا اللذين تربطهما أواصر الماضي ومتطلبات المستقبل».

وتعرف العلاقات الثنائية بين البلدين منذ اب/أغسطس 1994 فتورا سببه اتهام السلطات المغربية المخابرات الجزائرية بالضلوع في هجوم على فندق بمدينة مراكش أدى الى مصرع سائح اسباني.

ودفع هذا الفتور برئيس الحكومة عبد العزيز بلخادم الى القول ان «لا جديد يذكر في هذه العلاقات» في إشارة واضحة الى تميزها بنوع من التشنج بفعل القضية الصحراوية والتباين في مواقف البلدين بخصوص مكافحة الهجرة السرية.

وفي الرباط (اف ب)، وللمناسبة نفسها، اعلنت وزارة العدل المغربية السبت ان الملك محمد السادس اصدر عفوا جزئيا او تاما على 877 سجينا مغربيا بينهم 273 سيتم الافراج عنهم لمناسبة الذكرى 53 لـ«ثورة الملك والشعب». وتؤرخ هذه الذكرى لتصاعد الحركة الوطنية عقب قيام سلطات الاستعمار الفرنسية في 20 آب/اغسطس 1953 بنفي الملك محمد الخامس، جد العاهل المغربي الحالي.

واستفاد 209 اشخاص من عفو شمل مدد محكومياتهم الباقية، واستفاد 20 اخرون من عفو تام و44 من عفو بشأن مدد السجن مع الابقاء على الغرامات بحقهم.

وتم استبدال احكام 16 سجينا من السجن المؤبد الى السجن لمدد محددة في حين استفاد البقية من تخفيف الاحكام. وعادة ما يصدر العاهل المغربي عفوا على سجناء في المناسبات الوطنية والدينية.

ازمة الشرق الأوسط تعيد الرئيس شيراك الى الواجهة وحديث عن احتمال ترشحه لعهدة رئاسية ثالثة

باريس ـ «القدس العربي»

من شوقي امين:

قبل ثمانية اشهر من الانتخابات الرئاسية في فرنسا، اختار الرئيس جاك شيراك أن ينشط أكثر في الساحة السياسية الوطنية والدولية، التي هجرها نسبيا في فترة معينة، قادت الخصوم والأصدقاء الى انتقاد العجوز الديغولي بشكل لافت، فضلا عن استطلاعات الرأي التي قدمته في كثير من الأحيان، كشخصية قديمة، لم يعد الفرنسيون اجمالا يثقون في قدراتها لقيادة البلاد، خاصة بعد الوعكة الصحية التي تعرض لها فجأة في الشهور الماضية.

وهكذا، استفاق «الوحش السياسي»، كما يسمى، من سباته وعاد الى الواجهة على غير العادة، مسجلا حضورا قويا على كافة الأصعدة، فلقد فضل هذا العام، أن يقضي عطلته الصيفية في فرنسا وبالتحديد في قصر بريغونسون (جنوب)، وليس في كندا أو جزر موريس كما جرت العادة، وكان أول السباقين الى تقديم التعازي لأسرة رجال الحماية المدنية، على اثر هلاك ثلاثة من أعضائها في ظروف غامضة، قبل وزير الداخلية ساركوزي، المسؤول المباشر على القطاع، وأحد أكبر خصومه في الحزب الحاكم.

في هذا السياق، بدأ الرأي العام الفرنسي، يلحظ عودة شيراك من خلال تدخلاته وتحركاته على أكثر من جبهة، فلم تثنه عطلته من الخوض في أهم القضايا الوطنية والدولية بدءا بمسألة البطالة التي أبدى حيالها ارادة قوية لاحتوائها، معلنا عن تنظيم اجتماع طارئ بشأنها في قصر الاليزيه للرئاسة في شهر أيلول/سبتمبر المقبل، وللمرة الأولى فتح شيراك الباب على مصراعيه للمصورين والصحافيين سانحا لهم الدخول الى مكتبه في بريونسون الذي كان يتابع منه تطورات الأزمة اللبنانية.

ويجمع المراقبون على أن أزمة الشرق الأوسط أتاحت لشيراك الفرصة ليبرهن على حنكته الدبلوماسية، وقوته السياسية، في مواجهة الموقف الأمريكي وموقف الدول التي تدور في فلكها، وتمكنه من فرض الرؤية الفرنسية على المجتمع الدولي التي أفضت الى القرار الأممي 1701 القاضي بوقف اطلاق النار بين حزب الله واسرائيل، وارسال قوات دولية لحفظ السلام تقودها بلاده، حتى وان كان الاعلان عن ارسال 200 جندي فرنسي كمرحلة أولى، عدد ضئيل لا يستجيب في الوقت الراهن لتطلعات اللبنانيين الذين يراهنون على القوات الفرنسية لحمايتهم من الاعتداءات الاسرائيلية.

وأمام هذا الحضور المتجدد والقوي للرئيس شيراك، بدأت وسائل الاعلام تتساءل فيما اذا لم يكن ذلك ايذانا بدخول المعركة الانتخابية قبل أوانها، خاصة وأن شيراك كان قد أعلن في خطابه التقليدي في 14 تموز/يوليو أن نشاطه ليس محدودا في الزمن، في اشارة ربما الى ترشيح نفسه لعهدة ثالثة بعدما ترك الساحة شاغرة لوزير الداخلية ساركوزي لفترة طويلة، فيما بدأت وسائل الاعلام تتحدث عن منافسة بين شيراك وساركوزي، خاصة وأن معسكر شيراك، حسب مصادر متطابقة، شرع في تنفيذ حملته، بدءا برئيس الحكومة نفسه دومنيك دوفيلبان، أحد أكبر المساندين لشيراك، وأحد تلامذته، حيث أوضح في أحد تصريحاته مؤخرا «من أجل الظفر بالاستحقاق الرئاسي، ينبغي على مرشح اليمين، أن يكون قادرا على حمل أفكار توحد كل الفرنسيين، و يجيب على المسائل الكبرى التي تهمهم، على رأسها مكانة فرنسا في أوروبا، ودور الدولة، وقانون العمل» وخاصة أن «لا يكون مرشحا لدائرة معينة»، قبل أن يؤكد بأن «الرئيس شيراك لا يعتقد بأن ساركوزي سيفوز في الاستحقاق الرئاسي القادم».

ومهما يكن من أمر، فان اسم الرئيس المقبل لفرنسا، سيحدد بداهة قبل كل شيء الوجهة الدولية التي ستأخذها فرنسا، فاما أن تنساق طواعية للسياسة الامريكية كما هو الشأن لدى ساركوزي الذي يعتبر شخصية سياسية امريكية بامتياز، واما أن تحدث طفرة جديدة في سياستها الدولية كما يريد شيراك، لكي تنهي سياسة التبعية التلقائية للولايات المتحدة.

وبين هذا وذاك، يسود الاعتقاد أن السواد الأعظم من الفرنسيين يميل أكثر لسياسة دولية، تلعب فيها فرنسا دورا محوريا، خاصة بعد الفشل الذريع الذي منيت به السياسة الامريكية في العراق، وبعد الجرائم التي ارتكبها الجيش الاسرائيلي ضد المدنيين في لبنان، صديق فرنسا الدائم، وفوق هذا وذاك، تداعيات ذلك كله على أمنهم وسلامتهم، من مخططات ارهابية انتقامية تجعل الغرب كله في سلة واحدة، دون أي استثناء أو تمييز.

جدل حول الاعلام العربي بين صحافيين مشاركين في مهرجان اصيلة بالمغرب

أصيلة (شمال المغرب)

«القدس العربي»

من حسين مجدوبي:

احتضنت مدينة أصيلة شمال المغرب يومي الخميس والجمعة الماضيين ضمن أنشطة «موسم أصيلة الثقافي الدولي» مجموعة من المحاضرات حول واقع الاعلام العربي ومخاطبة الآخر والمستقبل الذي ينتظره. وبقدر ما لمس المشاركون القادمون من تجارب وأقطار مختلفة الاشكاليات المطروحة بقدر ما بقيت بدون أجوبة تنير العمل المستقبلي.

وتعددت الأسماء المشاركة كوضاح خنفر مدير الجزيرة، ومنتهى الرميحي من العربية وعبد الصمد بنشريف من القناة الثانية ونعيم كمال من جريدة لوبنيون وحسن العطافي من الصحراء والكاتب الصحافي عبد الوهاب بدرخان ومثقفين يهتمون بالحقل الاعلامي مثل أحمد المديني وإنعام كجه جي علاوة على مشاركة وزير الخارجية المغربي محمد بنعيسى الذي يشرف على تنظيم هذا المنتدى الثقافي الذي بلغ دورته 21.

وطيلة يومين، حاول المشاركون ومن منطلقات فكرية وتجارب مختلفة أن يضعوا تشريحا لواقع الاعلام في الوقت الراهن، وكانت المحاضرة الافتتاحية من إلقاء السوري محيي الدين اللاذقاني الذي اختزل الاعلام العربي تاريخا وتوجها في إشراف المخابرات العربية عليه مستشهدا بصدور احدى اليوميات العربية في لندن (التي عمل بها) بطلب من مدير مخابرات عسكرية لبلد خليجي، ومتأثرا بالتجربة السورية. انتفض أكثر من صحافي عربي في مائدة الحوار وكأن الجميع يريد أن يبرئ نفسه من التهمة وأنه صحافي مستقل وليس مخبرا. وساد الاعتقاد أن اللاذقاني انطلق من تجربته الخاصة متجاهلا أن الاعلام في العالم العربي إعلامات متعددة كما ذهب الى ذلك محمد بنعيسى وأن التجارب السياسية تتفاوت.

الصحافيون المغاربة أمثال نعيم كمال وجمال براوي ولاحقا عبد الصمد بن شريف كانوا الأكثر انتقادا لهذا الطرح الاختزالي والتبسيطي، مؤكدين على اختلاف التجارب وظهور صحافة أحزاب في المغرب ثم صحف مستقلة وأن اللقاء مع الدولة في بعض المصالح العليا لا يعني أبدا العمل تحت مظلة المخابرات، فإذاعة بي بي سي محترمة في العالم في حين ينص القانون المنظم لها على انها «تنشر القيم البريطانية». وانهالت سهام النقد التي وجد عبد الوهاب بدرخان، مدير الجلسة صعوبة في تليينها ضد اللاذقاني. واستخدم بدرخان الهزل لتخفيف حدة النقاش عندما افسح المجال لمداخلات الجمهور فطلب من كل متكلم ان يفسح عن اسمه وعن اسم جهاز المخابرات الذي يعمل له.

الجلسة الثانية التي تمحورت حول «الاعلام في العالم العربي وقدرته على التواصل مع الآخر، غير العربي» كانت حادة بين دعاة مد الجسور وأن التواصل حتمي مثلما ذهب الى ذلك محمد الشرقاوي من قناة الحرة وبين من يرون أن الغرب المتمثل في الولايات المتحدة لا يريد أن يتفهم قضايانا كما جاء على لسان وزير الخارجية المصري السابق أحمد ماهر. وطرف يؤكد على ضرورة أن يعي العرب حجمهم في «سوق السياسة العالمية» كما ذهب الى ذلك جمال براوي ونعيم كمال، في حين تحدث وضاح خنفر عن تجربة الجزيرة الدولية التي تعتزم إدارة هذه القناة القطرية البدء فيها خلال الشهور المقبلة، ولكن بقيت أسئلة معلقة عن نوعية البرامج والمضامين ومن سيشرف على تحريرها، فالقناة المرتقبة تضم أجانب في أغلبها وبالتالي ليس بالضرورة أن تنقل «الصوت العربي الى العالم الغربي» وإن كان وضاح خنفر قد تدارك بقوله «ستنقل نظرة الجنوب بكل معانيه الى الشمال».

هذا المحور طرح أكثر من إشكالية، بعضها جاء على لسان حكيم بلمداحي من الأحداث المغربية الذي تساءل عن ضرورة تحديد من نحن قبل الانطلاق الى التواصل مع الآخر، البعض طالب بتحديد الآخر الذي لا يعني بالضرورة الغرب، لأن الغرب مقسم بين من يتبنون القضايا العربية وبين الذين يتبنون، وهم الحكومات، استراتيجية تخدم مصالحهم وتتعارض مع المصالح العربية، وهو ما يفسر سياسة واشنطن ولندن الحالية. النظرة القطرية والجغرافية تحكمت في تحديد الآخر، بالنسبة للشرق الأوسط هو الولايات المتحدة وبالنسبة لدول المغرب العربي هو الجنوب الأوروبي الذي تجمعه به مصالح ومشاكل كما الشأن بين اسبانيا والمغرب وبين فرنسا والجزائر.

وكان المحور الأخير وهو مستقبل هذا الاعلام العربي الذي عالج فيه البعض نوعية الخطاب الاعلامي الذي سيفضله العربي أو سيطغى في المستقبل وسيكون بالضرورة خطابا ذو شحنة دينية وعاطفية أو إمكانية الاتجاه نحو الاعلام الاقليمي على مستوى البلد الواحد بحكم تطورات تدفع نحو آليات سياسية جديدة مثل الرهان على الحكم الذاتي وظهور وسائل إعلام في المغرب مثل جرائد خاصة بمدينة معينة أو قناة تلفزيونية خاصة باقليم دون الآخر علاوة على المطالبة بإنشاء وكالة أنباء توحد الخطاب الاعلامي ولا تجعل بعض القضايا الحساسة مثل القضية الفلسطينية أو الحرب اللبنانية تصل الى القارئ العربي عبر وكالة أنباء أجنبية مثل فرانس برس ورويترز التي تحكم فيها أهداف غير معلنة.

مبادرة «مؤسسة منتدى أصيلة» كانت صائبة في برمجتها لإشكالية الاعلام ضمن موسمها المتعدد والغني، ولكن حدث قصور من طرف الكثير من المشاركين، لم يتم تقديم أرقام من قبل نسبة قراءة الصحف في العالم العربي ونسبة توزيعها أو نسبة مشاهدة كل قناة على حدة ومدى اعتماد الأجنبي/الآخر على وسائل إعلامية عربية كمصدر للخبر، معطيات تسمح نسبيا بالحديث عن تشريح الواقع والأساسي ماذا ينتظرنا؟